البحث السادس

دراسة اقتصاديه لاستجابة العرض لمحصول القمح في جمهورية مصر العربيه خلال الفترة (1994-2009)

د. شهناز عيد محمود موسى
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعه - جامعة الفيوم

الملخص والنتائج والتوصيات

تعتبر دراسة إستجابة العرض من الموضوعات التى تحظى بإهتمام خاص من قبل الباحثين والدارسين في مجال الإقتصاد الزراعي حيث تهتم بدراسة تأثير العوامل المختلفة سواء السعريه أو التكنولوجيه بجانب القرارات التشريعية او التنظيميه وغير ذلك مما له صله بسلوك المنتجين وذلك بهدف معرفة الآثار المترتبة على كل منها ومدى إستجابة الزراع فيما يتعلق بالتوسع فى اوتقليص المساحات التى يمكن زراعتها بأى من المحاصيل المختلفه، ناهيك عن اهمية هذه الدراسه اذا كانت تتعلق بمحصول القمح والذى يحتل المرتبة الأولى فى الميزان الغذائى للمواطن المصرى ، بالاضافة الى ذلك فان الانتاج المصرى من هذا المحصول لايفى بالاحتياجات السكانيه حتى ان جمهورية مصر العربيه اضحت من اكبر دول العالم استيراد للقمح.

ومن المعروف ان دراسة إستجابة العرض توفر الوسيله التى تمكن من معرفة تأثير العوامل المختلفة سواء السعريه أو التكنولوجيه بجانب القرارات التشريعية او التنظيمية وغير ذلك على منتجى المحاصيل الزراعيه ، ومع الأخذ بعين الاعتبار الموقف الانتاجى والاستهلا كى والسكانى والمتغيرات الدولية ذات الصله بمحصول القمح، تتضح **مشكلة الدراسة** والتى اثارت اهتمام
الباحثه نحو اجراء هذه الدراسه بهدف وضع النتائج التى يمكن التوصل اليها امام واضعى السياسات ومتخذى القرارات الاقتصاديه الهامه فى ظل الظروف التى تعيشها الدوله بعد الظروف البيئيه السيئه التى تعيشها الدول الرئيسيه المصدره للقمح وبعد تزايد استخداماته فى انتاج الوقود الحيوى وبعدالاختلافات بين دول حوض النيل على حصة مصر من مياه النيل وبعد قيام ثورة 25

2011. وذلك حتى تتمكن الدوله من توفير الاحتياجات الأساسيه لمواطنيها دون تعرض لضغوط خارجيه ايا كانت طبيعتها.

لذا فقد **أستهدفت الدراسة** بصفة عامة تحديد المتغيرات الإقتصادية ذات الصله بالمساحات المزروعة بمحصول القمح فى ج.م.ع والتي يمكن أن تؤثر في إستجابة منتجى هذا المحصول بهدف توفيرها امام صانعى السياسات الزراعيه او متخذى القرارات الانتاجيه والاقتصاديه المرتبطة بانتاج هذا المحصول حتى يمكن الارتقاء بنسبة الاكتفاء الذاتى من القمح الى المستوى الذى يحقق قدرا اكبر من الاستقلال الاقتصادى والسياسى للدولة المصريه.

وقد **اعتمدت الطريقة البحثية** على تقدير دوال إستجابة العرض لمحصول القمح خلال الفترة (1994-2009) في أكثر من صورة جبريه, وذلك من خلال نموذج لإستجابة العرض قائم على إستخدام توصيف نموذج نيرلوف للتعديل الجزئي والذي يتسع لإدخال متغيرات مستقلة عديدة لقياس الإستجابة أطلق علية نموذج "نيرلوف المعدل" بهدف إلقاء الضوء على أثر المتغيرات الفيزيقية والإقتصادية المختلفة على إستجابة عرض المساحة المزروعة بمحصول القمح.

وقد قامت الباحثه بتقدير دوال إستجابة العرض في أكثر الصور الجبريه استخداما ، ثم فاضلت بينها بحيث اختارت من بينها ذلك النموذج الذى يتوافق مع المنطق الاقتصادى اولا ثم المنطق الاحصائى ثانيا من خلال كبر قيمة كل من "ف" المحسوبه وقيم "ت " المقدره لمعالم المتغيرات المستقله المتضمنه فى النموذج ومقدار معامل التحديد المعدل(R^{-2}) .

هذا وقد أعتمد الدراسه على البيانات الثانوية التى تصدرها المؤسسات الحكومية ومنها وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي , الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالإضافة الى الإستعانة بمجموعة من المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسه.

ولقد **توصلت الدراسه** الى ان المساحه المقدر زراعتها فى العام الحالى خلال الفتره (1994-2009) انما تتزايد بنسبة 2.4%، 1.5% اذا ما تزايد كل من سعر الأردب وصافى العائد الفدانى من القمح بالقيم الجاريه فى العام السابق بنسة 10% ، فى حين تتناقص بنحو 1.8%،1.1% اذا ما تزايدت كل من المساحه المزروعه بالقمح والتكاليف الانتاجيه بالقيم الجاريه فى العام السابق بنسبة 10% ، اما اذا زيدت جميع العناصر المتضمنه فى الداله بنسبة 10%

زراعتها فى العام الحالى خلال الفتره موضوع الدراسه ستزيد بنحو1.9%، وذلك بصفة مؤكده احصائيا عند المستويات الاقتصاديه المتعارف عليها.

هذا وبعد استخدام القيم الحقيقيه للمتغيرات النقديه فى تقدير دالة استجابة العرض فى الصوره اللوغاريتميه المزدوجه توصلت الدراسه الى ان المساحه المقدر زراعتها فى العام الحالى خلال الفتره موضوع الدراسه انما تتزايد بنسبة 3.65%،1.61% اذا ما تزايد كل من سعر الأردب وصافى العائد الفدانى من القمح بالقيم الحقيقيه فى العام السابق بنسة 10% ، فى حين تتناقص بنحو1.92% اذا ما تزايدت التكاليف الانتاجيه بالقيم الحقيقيه فى العام السابق بنسبة 10% ، اما اذا زيدت جميع العناصر المتضمنه فى الداله بنسبة 10% فان المساحه المتوقع زراعتها فى العام الحالى خلال الفتره موضوع الدراسه ستزيد بنحو3.34%، وذلك بصفة مؤكده احصائيا عند المستويات الاقتصاديه المتعارف عليها. والأمر على هذا النحو انما يشير الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على زيادة الأسعار المزرعيه والتكاليف الانتاجيه وصافى العائد الفدانى فى الاعتبار عند تقرير السياسات الانتاجيه المتعلقه بانتاج محصول القمح فى الأعوام التاليه للسنة التى ستؤخذ فيها القرارات الانتاجيه .

وفى ضوء ما سبق توصى الدراسه بما يلى:-

- الاستمرار فى زيادة الأسعار المزرعيه بما يتواكب مع الظروف الاقتصاديه التى تعيشها الدوله خاصة ما يتعلق منها بالتضخم .
- الاعلان عن الأسعار المزرعيه بكافة طرق الاعلان قبل زراعة المحصول بفترة زمنية كافيه حتى تؤتى ثماره فى دفع وتوجيه الزراع نحو زراعة مساحات القمح المستهدفه .
- الاهتمام بعدم زيادة التكاليف الانتاجيه ، وذلك عن طريق توفير مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب وبالأسعار التى فى متناول الغالبه العظمى من الزراع .
- الاهتمام بنشر الأصناف عالية الانتاجيه والطرق الارشاديه المناسبة لها حتى ينعكس ذلك على صافى العائد الفدانى بالزياده.
- سرعة اصدار قانون التعاون الجديد على ان يتضمن توفير وتفعيل الأدوار الرئيسيه للتعاونيات

.